



عمادة البحث العلمي  
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

## مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

Journal homepage:

<http://scientific-journal.sustech.edu/>



جامعة القادسيyah  
UNIVERSITY OF AL-QADISIYAH

### اثر تغيير الإيرادات العامة على هيكل اسعار الفائدة في العراق

للفترة 2004م-2018م

عبد الرحمن عبيد جمعة و مصطفى كامل رشيد و احمد حسين بتال

العراق - جامعة الانبار

العراق - الجامعة المستنصرية

#### المستخلص :

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة في العراق وهيكل اسعار الفائدة ، اذ تشكل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة جدا من الإيرادات العامة في العراق وبما ان هذه الإيرادات هي بالعملة الاجنبية مما يلزم البنك المركزي العراقي على تنقيد هذه الإيرادات بالعملة المحلية من خلال نافذة بيع العملة ( مزاد العملة ) والذي ينعكس على زيادة عرض النقد بصورة مستمرة وعلى اسعار الفائدة والتي تعتبر المحفز الرئيسي للاستثمار , انطلاقا من فرضية مفادها ان الإيرادات العامة في البلدان النفطية تؤثر على اسعار الفائدة نتيجة لتغيرات عرض النقد المرهون بالإيرادات من العملة الاجنبية. توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها اكدت النتائج ان السياسة النقدية في العراق لاتتملك الاستقلالية الكاملة بسبب هيمنة السياسة المالية على سلوك المتغيرات النقدية الاساسية ، اذ تمارس الإيرادات والنققات العامة ضغوطا كبيرة على سلوك المتغيرات النقدية (عرض النقد ) وسعر فائدة السياسة النقدية. اما اهم توصيات الدراسة فهي ضرورة تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على العوائد النفطية مما يقلل من اثر صدمات الإيرادات العامة بشكل عام والنفطية بشكل خاص على هيكل اسعار الفائدة في العراق.

#### ABSTRACT:

The study aimed to analyze the relationship between public revenues in Iraq and structure of interest rates, as oil revenues constitute a very large proportion of public revenues in Iraq and since these revenues are in foreign currencies, which obliges the Central Bank of Iraq to monetize these revenues in local currency through the window of selling currency (currency auction), which is reflected in the increase in money supply continuously, besides its impact on interest rates, which is the main catalyst for investment, based on the premise that public revenues in oil countries affect interest rates as a result of changes in money supply subject to any growth of foreign currency. The study reached a set of conclusions, the most important of which confirmed the results that the monetary policy in Iraq does not have full independence because of the dominance of fiscal policy on the behavior of basic monetary variables, where public revenues and expenditures exert great pressure on the behavior of monetary variables (money supply) and the interest rate of monetary policy. The most important recommendations of the study stress the need to diversify sources of income to reduce dependence on oil revenues, which reduces the impact of public revenues shocks in general and oil in particular on the structure of interest rates in Iraq.

**الكلمات المفتاحية:** الإيرادات العامة ، اسعار الفائدة ، السياسة المالية ، السياسة النقدية ، العراق .

#### المقدمة :

تشكل الإيرادات النفطية النسبة الاكبر في الإيرادات العامة والتي هي غالبا ما تكون بالعملة الاجنبية ، ولكي تقوم الدولة بوظائفها التقليدية لابد من تنقيد هذه الإيرادات بالعملة المحلية لذلك تلجأ الحكومة الى البنك المركزي لتحقيق ذلك. ان عملية تنقيد الإيرادات العامة من العملة الصعبة الى العملة المحلية تجعل من عرض النقد تابعا لتلك الإيرادات فهو يتأثر بها صعودا ونزولا فعندما تزداد الإيرادات النفطية نتيجة لزيادة الانتاج النفطي او ارتفاع الاسعار يزداد عرض النقد والعكس صحيح . حيث ان اسعار الفائدة تتأثر بتلك التغيرات بشكل غير مباشر ، اذ ان اسعار الفائدة تتأثر بتغيرات عرض النقد على شكل علاقة عكسية فعندما يزداد عرض النقد تنخفض اسعار الفائدة وعندما ينخفض عرض النقد تزداد اسعار الفائدة.

وبعد العراق واحداً من البلدان التي تشكل الإيرادات النفطية الجزء الاكبر من الإيرادات العامة وهو يلجأ الى البنك المركزي لتنقيد هذه الإيرادات عن طريق مزاد العملة الاجنبية مما ادى الى زيادة مستمرة في معدلات نمو عرض النقد.

#### اهمية الدراسة :

يشكل الاستثمار اهم محرك من محركات النمو الاقتصادي والذي يؤدي الى زيادة رفاهية المجتمع وتقليل البطالة ، وتعتبر اسعار الفائدة من اهم العوامل التي تؤثر في الاستثمار والتي على اساسها يتخذ المستثمرون قراراتهم الاستثمارية لذلك تتأثر اسعار الفائدة كثيرا بعرض النقد والذي يتأثر هو الاخر بالإيرادات العامة . ومن جانب اخر تمارس اسعار الفائدة على الودائع دورا مهما في تشجيع المدخرات المحلية وبالتالي توفير الاموال لعمليات الاستثمار وتشجيع وتحفيز النمو والتنمية الاقتصادية ، لذا تأتي اهمية البحث في الكشف عن طبيعة العلاقة بين التغيرات في الإيرادات العامة وتغيرات اسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي ، الامر الذي يساهم في فهم طبيعة العلاقة والتنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية خلال مدة البحث. مما يساهم في اقتراح السياسات الاقتصادية الملائمة للحد من الآثار السلبية للصدمات في الإيرادات العامة على فاعلية السياسة النقدية في العراق .

#### مشكلة الدراسة :

تشكل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة جدا من الإيرادات العامة في العراق وبما ان هذه الإيرادات هي بالعملة الاجنبية مما يلزم البنك المركزي العراقي تنقيد هذه الإيرادات بالعملة المحلية من خلال نافذة بيع العملة ( مزاد العملة ) مما يؤدي ذلك الى زيادة عرض النقد بصورة مستمرة والذي ينعكس اثره على اسعار الفائدة والتي تعتبر المحفز الرئيسي للاستثمار . والسؤال الذي يحاول البحث الاجابة عليه هو الاتي : ما هو اثر تغير الإيرادات العامة على هيكل اسعار الفائدة في العراق خلال مدة البحث ؟

#### فرضيات الدراسة :

هنالك تأثير طردي معنوي لتغيرات الإيرادات العامة في العراق على هيكل اسعار الفائدة نتيجة لتغيرات عرض النقد المرهون بالإيرادات من العملة الاجنبية والتي يتم تحويلها الى العملة المحلية مما يؤدي الى زيادة عرض النقد.

#### أهداف الدراسة :

- 1- تحليل تطور الإيرادات العامة واسعار الفائدة في العراق خلال المدة 2004-2019 ، وتحليل طبيعة العلاقة بينهما .
- 2- تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وهيكل اسعار الفائدة باستخدام اسلوب - الانحدار المتعدد الصدمات - للكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط صدمات الإيرادات العامة وهيكل اسعار الفائدة في العراق خلال المدة 2004 - 2018 .

الدراسات السابقة :

دراسة: عبدالرحمن عبيد جمعة ،(2020م) :

سعت لتحديد طبيعة العلاقة بين صدمات الإيرادات الحكومية والاساس النقدي في العراق للمدة (2005-2019) ، وتم توظيف اسلوب متجه تصحيح الخطأ لمعرفة طبيعة هذه العلاقة ، وظهرت النتائج وجود تكامل مشترك طويل الاجل وتأثير معنوي للإيرادات النفطية على الاساس النقدي ، واوصت الدراسة الى ضرورة توسيع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

دراسة : علي ديكان ، (2018م) :

تهدف الى الكشف عن طبيعة العلاقة بين صدمات الإيرادات النفطية واستقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ، للمدة 1999 لغاية 2015 ، واهم نتائج الدراسة وجود دور واضح وكبير للإيرادات النفطية على اسعار صرف الدينار العراقي خلال مدى الدراسة ، واوصت الدراسة بانتهاج سياسة نقدية فاعلة للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامركي .

دراسة : الجبوري واخرون ، (2016م) :

هدفت لتحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية ومعدلات التضخم في العراق خلال المدة (1990-2015) ، واوضحت النتائج وجود تكامل مشترك وتوازن طويل الاجل بين الإيرادات النفطية ومعدلات التضخم بالعراق ، واوصت الدراسة بضرورة تنويع موارد الموازنة العامة وعدم الاعتماد على مورد ريعي واحد .

دراسة : احمد صالح حسن ، (2016م) :

وكان من ابرز اهداف الدراسة البحث عن دور الإيرادات النفطية في تحقيق الاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013) من خلال استخدام اسلوب التكامل المشترك والسببية . واهم نتائج الدراسة وجود تكامل مشترك بين الادارات النفطية والاستدامة المالية خلال مدة البحث ، وهناك علاقة سببية باتجاهين بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية .

تحليل العلاقة النظرية بين الإيرادات العامة واسعار الفائدة :

تطور نظرية الإيرادات العامة :

يقصد بالإيرادات العامة مجموع الاموال التي تجبها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة ، والإيرادات العامة هي مكون هام في السياسة المالية (القاضي،2014م ، ص 27).

لقد تطورت الإيرادات العامة في اهدافها وغاياتها وانواعها مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وللحصول على الاموال اخذت الدولة تفرض الضرائب والرسوم على المواطنين يضاف ذلك الى دخل الدولة من ممتلكاتها وبهذا اصبح تحت تصرف الدولة مقدار من المال يساعدها على القيام بوظائفها الاساسية ( عصفور ، 2015م، ص 314).

لكن التغييرات الجذرية التي اجتاحت النظام الرأسمالي وبخاصة بعد ازمة عام 1929 نبهت الحكومات الى ضرورة التدخل لضمان الاستقرار الاقتصادي واعادة توزيع الدخل بشكل عادل ، لذلك اخذت الدولة ترى من واجبها التدخل في النشاطات الاقتصادية وفي تحديد السياسات المالية ولقد استخدمت هذه السياسات في مجال الاتفاقيات العام والإيرادات العامة ( الخطيب و شامية ، 2012م).

لقد ادى تطور وظائف الدولة وازدياد النفقات العامة الى تطور نظرية الإيرادات العامة والى تعدد انواع الإيرادات واغراضها وترتب عن ذلك ان نظرية الإيرادات العامة لم تعد مقصورة كما كانت في الفكر التقليدي على تمويل النفقات العامة بل اصبحت

الايادات العامة تعتبر اداة من ادوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي واصبحت تستخدم بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي المرغوب والتقليل من او منع وجوه النشاط الاقتصادي غير المرغوب فيه كما اصبت كأداة لتوجيه الاستثمار ولمحاربة التضخم واعادة توزيع الدخول والثروات الاساسية ( عصفور ، 2015 م ، ص315).

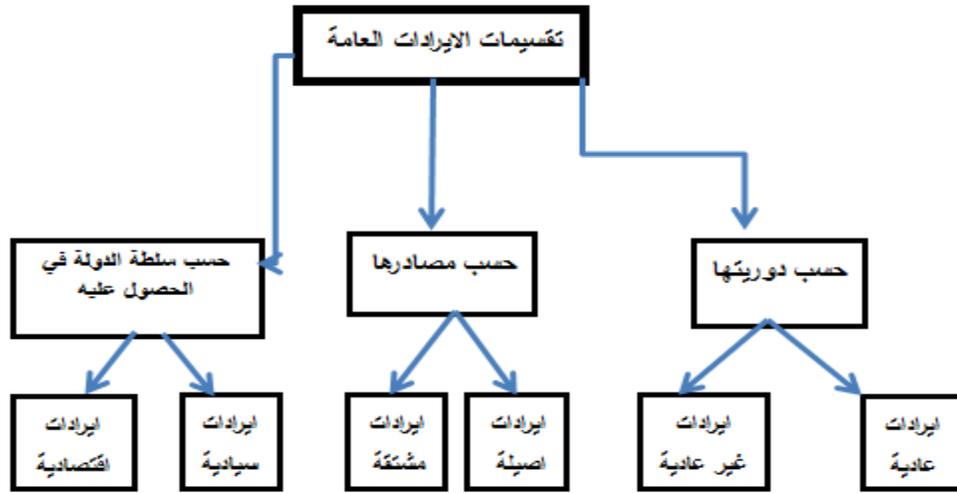
#### انواع وتقسيمات الايرادات العامة :

كما لحق التطور مضمون الايرادات العامة واهدافها لحق التطور ايضا انواع الايرادات العامة فلم تعد قاصرة على الضرائب والرسوم وانما امتدت الى القروض استثناء بل تنوعت مصادرها ليضاف اليها ايرادات الدول من القطاع العام والاصدار النقدي الجديد وغيرها من المصادر , لذلك فان انواع الايرادات العامة لا تتعدى ما يأتي (العلي , 2011م ، ص 97 ) :

1- ايرادات املاك الدولة 2- الرسوم 3 - الغرامات 4- الضرائب 5-القروض 6- الاعانات 7-الاصدار النقدي الجديد .

وتختلف اهمية هذه الانواع من الايرادات من بلد لآخر فهي ليست على درجة متساوية من الاهمية ويحاول كتاب المالية العامة عند دراستهم لهذه الانواع من الايرادات جمع الانواع المتشابهة في اقسام متشابهة لتسهيل مهمة دراسة طبيعة كل نوع من هذه الانواع ولذا نجد عند دراستنا لتقسيمات الايرادات ان هناك عدة انواع من التقسيمات يمكن ان يوضحها لنا الشكل ( 1 ) .

شكل رقم (1) : تقسيمات الايرادات العامة



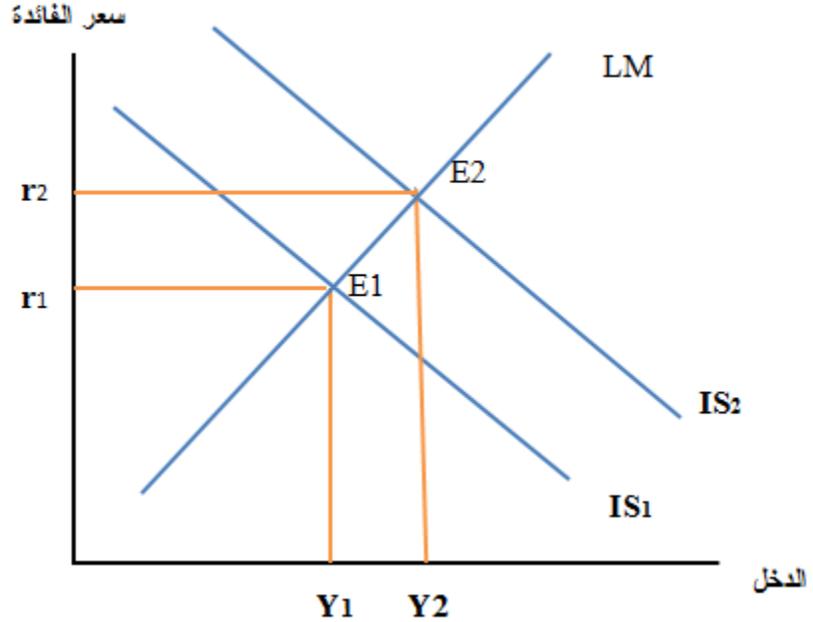
المصدر : محمد شاكر عصفور ، 2009م

#### اثر التغير في الايرادات الحكومية ( الضرائب ) على سعر الفائدة :

عندما تحصل زيادة في الانفاق الحكومي او خفض في الضرائب فان الدخول ونتيجة لزيادة الانفاق الحكومي او خفض الضرائب ( زيادة الدخل المتاح ) يؤدي ذلك الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم الزيادة في الدخل ( الناتج ) ,ونظرا لان الطلب على النقود يعتمد على الدخل (الناتج ) فان زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الطلب على النقود مسببة فائض طلب في سوق النقود ومن ثم زيادة سعر الفائدة ولهذا فان فائض الطلب على النقود سيستمر حتى يصل الاقتصاد الى نقطة التوازن عند E2

كما في الشكل (2) عندها تكون الزيادة في معدل الفائدة كافية لتحقيق التوازن في سوق النقود ( الحميدي و الخلف , 1996م ، ص 335 ) .

شكل رقم (2) : اثر زيادة الانفاق العام على منحنى IS .



المصدر : حالبوب كاظم معلة , 2017م

من الشكل (2) نلاحظ ان التوازن الاولي كان عند النقطة E1 والذي حدد سعر الفائدة التوازني عند  $r_1$  وحجم الدخل عند  $y_1$  ، ولكن زيادة الانفاق الحكومي ادى الى انتقال منحنى IS من  $IS_1$  الى  $IS_2$  مما ادى ذلك الى تحديد سعر فائدة جديد اعلى من السابق عند  $r_2$  وحجم دخل اعلى عند  $Y_2$  .

اذن يتمثل الاختلاف بين السياسة النقدية التوسعية والسياسة المالية التوسعية في اثر كل منهم على معدل الفائدة في ان السياسة المالية التوسعية تؤدي الى زيادة معدل الفائدة بينما السياسة النقدية التوسعية تؤدي الى انخفاض معدل الفائدة ( الحميدي و الخلف , 1996م ، ص 334 ) .

كما ان خفض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب سوف يعمل على خفض الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره الى انخفاض الدخل مما يؤدي الى انتقال منحنى IS الى اليسار والذي ينعكس في خفض كل من الدخل وسعر الفائدة .

**النظريات المفسرة لسعر الفائدة:**

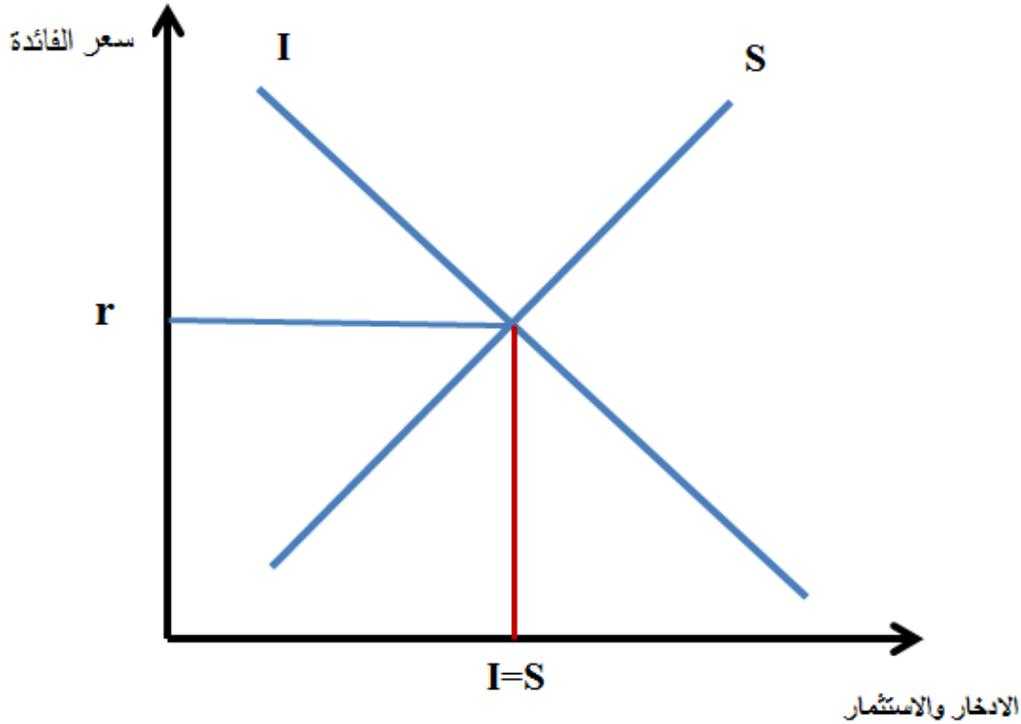
اختلفت المدارس الاقتصادية في تحديد سعر الفائدة ودوره واهمية في الاقتصاد لذلك سوف نستعرض هذه المدارس حسب المراحل الزمنية :

## المدرسة الكلاسيكية :

تعد المدرسة الكلاسيكية هي اولى المدارس التي بينت كيف يتحدد سعر الفائدة, اذ يرى الكلاسيك ان سعر الفائدة تحدده عوامل حقيقية هي الادخار والاستثمار اذ يرتبط سعر الفائدة بعلاقة طردية بالادخار لذلك يمثل المدخرون جانب عرض الاموال المعدة للإقراض بينما يرتبط سعر الفائدة مع الاستثمار بعلاقة عكسية , اذ يمثل المستثمرون جانب الطلب على الاموال المعدة للإقراض , ان السبب الذي يدفع المستثمرين الى زيادة طلبهم على القروض كلما انخفض سعر الفائدة هو أن الاساليب الانتاجية المستخدمة لرأس المال بكثافة هي اكثر انتاجية من الاساليب البسيطة او المباشرة ولكن التوسع في استخدام الآلات والسلع الرأسمالية يخضع لقانون تناقص الغلة مما يجعل المستثمرين لا يقبلون على زيادة مشترياتهم إلا إذا انخفض سعر الفائدة .

أما بالنسبة لزيادة عرض القروض (الادخار) , كلما زاد سعر الفائدة فان ذلك يرجع الى التفضيل الزمني للمدخرين , أي أنهم يفضلون القيمة الحاضرة على القيمة نفسها في المستقبل , بعبارة أخرى أن سعر الفائدة هو ثمن الانتظار , ويضاف الى ثمن الانتظار عنصر المخاطرة التي يتحملها المقترض عند وضع امواله تحت تصرف شخص آخر فيتضمن سعر الفائدة أيضاً ثمن الانتظار زائد عنصر المخاطرة , الشكل البياني ( 3 ) يوضح حالة التوازن بين عرض الاموال والطلب عليها وسعر الفائدة التوازني ( الادريسي , 1986م , ص 176 ) .

شكل رقم (3) : منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار وسعر الفائدة التوازني



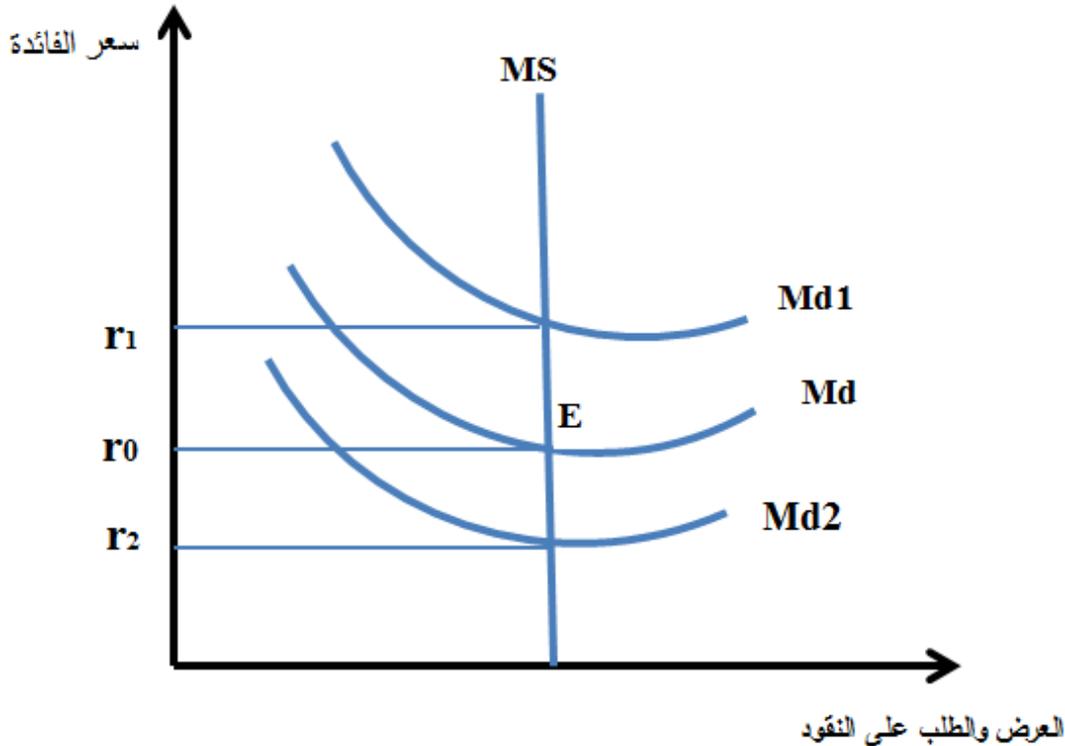
المصدر : عبدالسلام ياسين الادريسي , 1986م

## نظرية تفضيل السيولة :

لقد عد كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية Monetary Phenomenon وليس ظاهرة عينية كما افترضها الكلاسيك ويتحدد سعر الفائدة في السوق النقدي على اساس تفاعل العوامل النقدية وهي عرض النقود والطلب عليها , وسعر الفائدة يدفع لمن لديه النقود ومستعد للتخلي عنها فترة من الزمن , بعبارة اخرى ان سعر الفائدة هو عبارة عن ثمن التخلي عن السيولة , اما عرض النقود فيمثل كمية النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية , اما الطلب على النقود فهو عبارة عن كمية النقود التي يرغب ويقدر الافراد ان يحتفظوا بها بصورة اصول سائلة (الشمري , 1988م ,ص 208).

وقد حدد كينز دوافع الطلب على النقود بثلاثة دوافع هي دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة او منحى تفضيل السيولة , فيما يحدد البنك المركزي عرض النقود , الشكل (4) يبين اثر التغير في الطلب على النقود على سعر الفائدة , اذ نلاحظ ان حالة التوازن تحدد عند النقطة  $E_1$  نتيجة تقاطع منحى عرض النقود  $MS$  والذي يأخذ شكلا عموديا ومنحى الطلب على النقود  $Md$  وسعر فائدة  $r_0$  وبنقل منحى الطلب على النقود من  $Md$  الى  $Md_1$  مع بقاء عرض النقد ثابتا فان سعر الفائدة سوف يرتفع الى  $r_1$  متأثرا بزيادة الطلب على النقود في حين لو انتقل منحى عرض النقود  $Md$  الى  $Md_2$  فان سعر الفائدة سوف ينخفض الى  $r_2$  .

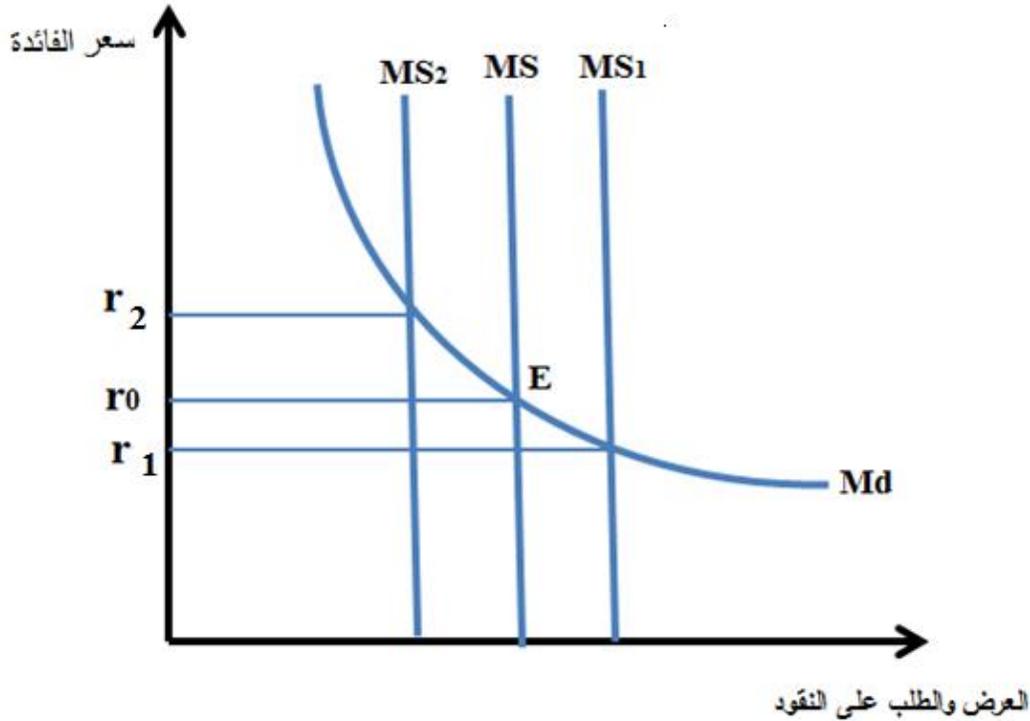
شكل رقم (4) : اثر التغير في الطلب على النقود على سعر الفائدة



المصدر: هوشيار معروف , 2005م

الشكل (5) يبين اثر التغير في عرض النقود على سعر الفائدة اذ يتحكم البنك المركزي في سعر الفائدة عن طريق تحكمه بعرض النقود ، فاذا قام البنك المركزي بزيادة عرض النقود من  $MS$  الى  $MS1$  فان سعر الفائدة سوف ينخفض من  $r0$  الى  $r1$  في حين لو قام البنك المركزي بخفض عرض النقد من  $MS$  الى  $MS2$  سوف يؤدي ذلك الى رفع سعر الفائدة من  $r0$  الى  $r2$  .

شكل رقم ( 5 ) : اثر التغير في عرض النقود على سعر الفائدة



المصدر: هوشيار معروف , 2005م

#### نظرية التوقعات العقلانية :

تتمحور فرضيات هذه النظرية حول توقعات الافراد التي تركز على معلومات دقيقة وملائمة ومتوفرة خلال المدة التي تجري فيها التوقعات وتشمل المعلومات والبيانات والمعرفة بجميع العلاقات والاثار الاقتصادية الممكن الحصول عليها , وترى هذه النظرية ان السياسة النقدية يقتصر تأثيرها على المتغيرات النقدية فقط وتعجز عن التأثير على المتغيرات الحقيقية في الاجل الطويل بل ان ادخال عنصر التوقعات العقلانية يستبعد هذا التأثير حتى في الاجل القصير واستطاعت هذه النظرية تفسير اثار السياسة النقدية من خلال تحليل ( يحيى , 2001م ، ص 78 ) :

- 1- العلاقة بين سعر الفائدة وكمية النقود .
- 2- العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم .

لذلك تتلخص هذه النظرية بان للأفراد توقعات عقلانية سواء للمستهلكين والمنتجين والمستثمرين غير متحيزة احصائيا ( unbiased) وان الحكومة لا تستطيع خداعهم لانهم يمتلكون نفس المعلومات التي بحوزة الحكومة من الناحية النظرية والعملية , واستنادا على ذلك فان الافراد المستثمرين قادرين على التنبؤ بشكل صحيح لسعر الفائدة , كما اكدت هذه النظرية على مرونة الاسعار والاجور وبضمنها سعر الفائدة , اي انه قادر على تحقيق التوازن في الاسواق بمدة قصيرة لان اي انحراف سيجعل الافراد يصححوا توقعاتهم ليصل سعر الفائدة الى حالة التوازن بالإضافة الى ان اي معلومة حصلت في الماضي لن تؤثر على سعر الفائدة وانما الذي يؤثر ما سيحدث في المستقبل من احداث غير متوقعة ( عبد , 2018م , ص292 ).

ان زيادة كمية النقود بشكل مفاجئ وغير متوقع يكون تأثيره الانفي هو انخفاض في سعر الفائدة , فعندما تفاجئ السلطة النقدية بزيادة كمية النقود التي تجعل الافراد يشعرون بان لديهم كميات من النقود الفائضة يرغبون انفاقها بأوجه مختلفة منها شراء الاسهم والسندات الامر الذي يفضي الى ارتفاع اسعارها والذي يعني انخفاض اسعار الفائدة في الاسواق المالية وبمرور الزمن فان كمية النقود تسارع معدلات التضخم الاقتصادي الامر الذي يدفع المقرض الى رفع سعر الفائدة للتعويض عن انخفاض قيمة الوحدة النقدية , ويمكن تمثيل العلاقة بين سعر الفائدة ومعدلات التضخم بالمعادلة الاتية ( الجوارى , بلا , 93 ):

$$i=r+p \dots\dots\dots(1)$$

اذ ان (i) سعر الفائدة الاسمي و ( r ) سعر الفائدة الحقيقي و ( p ) معدل التضخم .

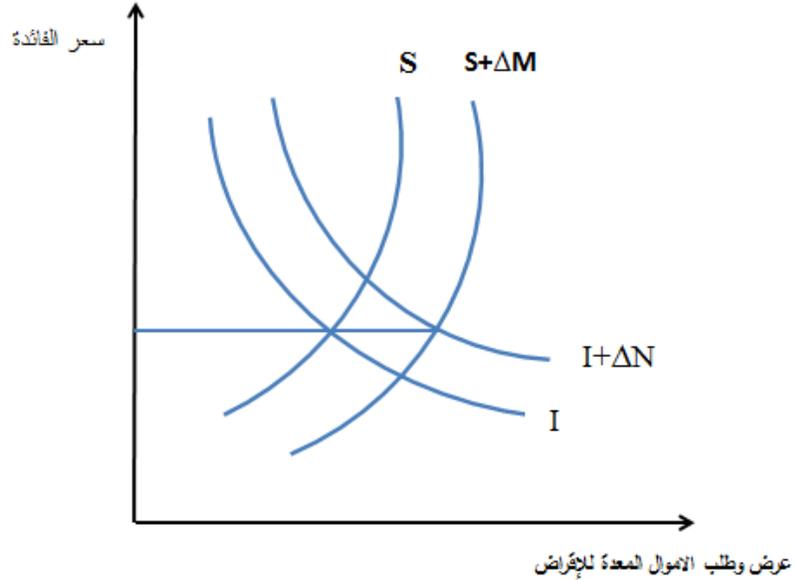
#### نظرية الاموال المعدة للإقراض:

تحاول نظرية الاموال القابلة للإقراض ان تصيغ نظرية لسعر الفائدة مرتبطة بأسواق الائتمان المصرفي اي ترتبط بعمليات الاقتراض والاقتراض المصرفية , فالطلب على الاموال القابلة للإقراض يتأتى اساسا من المستثمرين بهدف تمويل نشاطهم الانتاجي والاستثماري ( الشمري , 1988 , 251 ).

وبموجب هذا التصنيف فان هذه النظرية تحاول ان تحدد سعر الفائدة في ضوء التقاطع بين عرض الاموال المعدة للإقراض والطلب عليها بمعنى اخر فان ( الهيبي , 2005م , ص189 - 191 ) :

- التغيير في عرض النقود + الادخار ( S+ ΔM ) والتغير في عرض النقود هو من الاصدار النقدي الجديد .
- الطلب هو الطلب على الاموال المعدة للاقتراض ( I + ΔN )

شكل رقم (6) : عرض الاموال المعدة للإقراض والطلب عليها



المصدر: احمد حسين الهيتي، 2005م

#### تحليل واقع الإيرادات العامة وأسعار الفائدة في العراق :

يعد الاقتصاد العراقي أحد الاقتصادات النامية والمنتجة والمصدرة للنفط الخام كما انه يتمتع بوفرة الموارد الطبيعية والمناخ المعتدل الجاف والذي يساعد على زراعة العديد من الموارد الزراعية المهمة للأمن الغذائي،. لكن هذه المميزات اقترنت لسوء الحظ بعوامل خارجية وداخلية أبعدت الاقتصاد العراقي عن حالة الاستقرار. وجعلته معتمدا بشكل واسع على مورد واحد وهو النفط الخام لينكفئ بذلك الاقتصاد نحو دائرة الخلل والنشوهات البنوية التي عمقت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي.

#### هيكل الإيرادات العامة :

يبين الجدول (1) والشكل (7) ان الإيرادات العامة العراقية اتخذت اتجاهاً متذبذباً طيلة مدة الدراسة اذ تعرضت للانخفاض عام 2009 حيث بلغت (55,209,353) مليون دينار بعدما كانت (80,252,182) مليون دينار عام 2008. وقد انخفضت مرة أخرى عام 2013 اذ بلغت (113,767,395) مليون دينار وان هذا الانخفاض تسبب بتذبذب الإيرادات العامة حتى نهاية مدة الدراسة. وعند الرجوع الى الشكل (7) نلاحظ ان هذه الانخفاضات تحديداً لم تكن بفعل تراجع الأداء الاقتصادي المحلي او تعرض قطاعات الإنتاج الى الاختناقات او فائض في العرض المحلي الكلي، وانما حدثت بفعل صدمات خارجية وتمثلت الأولى بتداعيات ازمة الرهن العقاري والثانية تمثلت بتعرض العراق الى الصدمة الخارجية والداخلية المزوجة الممثلة بانهيار أسعار النفط الخام عالمياً واحتلال داعش الاجرامي لمحافظة عراقية عديدة.

فعلى الرغم من معدلات النمو التي حققتها الإيرادات العامة اذ بلغت عام 2005 (32.2%) وهو معدل مرتفع جداً على أثر استئناف تصدير النفط الخام ، واعلى معدل نمو لها كان عام 2006 والبالغ (71.6%) وهذا بدوره ولد فوائض مالية كان مقدراً

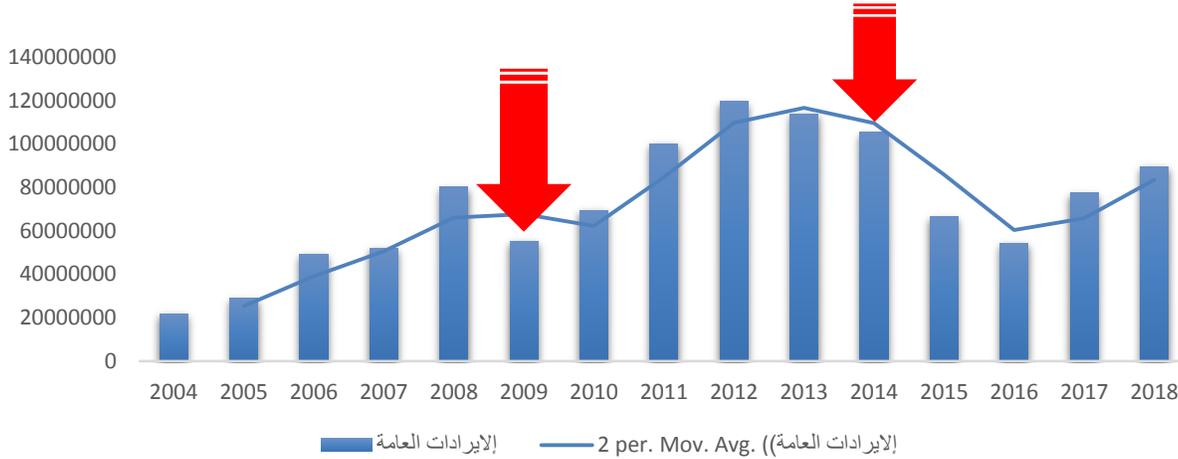
لها ان تعيد بناء الاقتصاد العراقي على نحو جيد. ولكن سوء إدارة الاقتصاد ابقاه عند دائرة الخلل والتشوّهات البنوية. فضلا عن معدل النمو المركب الذي بلغ (10.6%) وهذا يعني ان الإيرادات العامة كانت خصبة وبالإمكان إعادة توجيهها في قطاعات الإنتاج وإعادة إنعاش حركة عجلة الإنتاج المحلي، ولكن هذا لم يحدث والسبب يكمن بهيمنة الإيرادات النفطية على تلك الإيرادات ويمكن ملاحظة ذلك بجلاء من مساهمة الإيرادات النفطية والتي تراوحت في الغالب ما بين (92-98%) خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (1) : الإيرادات العامة والنفطية ومعدلات نموها وإسهامها في العراق خلال الفترة (2004-2018) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	النمو السنوي للإيرادات العامة	النمو السنوي للإيرادات النفطية	مساهمة الإيرادات النفطية
2004	21729106	21434206	-	-	98.64
2005	28958608	28336608	33.27	32.20	97.85
2006	49232349	48641120	70.01	71.65	98.80
2007	52046698	50747131	5.72	4.33	97.50
2008	80252182	79131752	54.19	55.93	98.60
2009	55209353	51719059	-31.21	-34.64	93.68
2010	69521117	66819670	25.92	29.20	96.11
2011	99998776	98090214	43.84	46.80	98.09
2012	119466403	116597076	19.47	18.87	97.60
2013	113767395	110677542	-4.77	-5.08	97.28
2014	105386623	97072410	-7.37	-12.29	92.11
2015	66470252	51312621	-36.93	-47.14	77.20
2016	54409270	44267063	-18.14	-13.73	81.36
2017	77335955	65071929	42.14	47.00	84.14
2018	89640860	79535393	15.91	22.23	88.73
النمو المركب	10.6	9.8			

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، اعداد متنوعة ، وزارة المالية، الموازنة العامة، سنوات متنوعة.

شكل رقم (7) : الإيرادات العامة والإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004-2018)



المصدر: بيانات الجدول (1).

نلاحظ من الجدول (1) والشكل (7) نمواً مرتفعاً لقطاع النفط الخام في العراق خلال مدة الدراسة ، إذ بلغ معدل نموه المركب (9.8%) أما نموه السنوي فقد كان مقارب جداً للنمو السنوي للإيرادات العامة للأسباب المذكورة أعلاه. وإن نمو القطاع النفطي على هذا النحو فتح الاقتصاد العراقي امام العالم بعدما اغلق بسبب فرض الحصار الاقتصادي عليه منذ تسعينيات القرن الماضي. وقد ترتب على هذا الانفتاح الاستعداد لمواجهة التغيرات التي تصيب المناخ الاقتصادي العالمي بشكل مباشر او غير مباشر. وعلى الرغم من ضخامة المورد المالي الذي تحقق جراء تصدير النفط لم يستفد منه الاقتصاد العراقي في بناء مصدات امانة تقيه من الصدمات الخارجية التي من الممكن ان يتعرض لها في أي وقت .

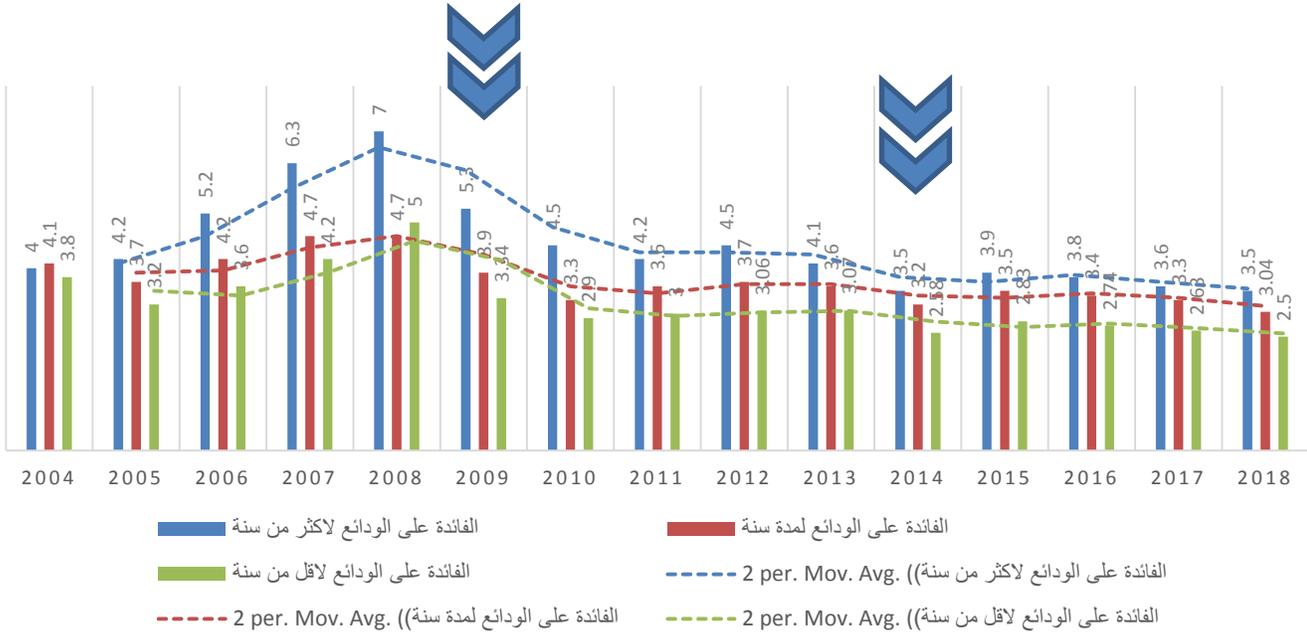
#### هيكل أسعار الفائدة المحلية:

تتألف أسعار الفائدة في العراق بشكل عام من أسعار فائدة المصارف التجارية وأسعار فائدة البنك المركزي العراقي والتي سيتم ذكرها على النحو الاتي:

#### أسعار فائدة المصارف التجارية :

تتألف أسعار فائدة المصارف التجارية من طيف واسع من أسعار الفائدة متنوعة الأجل فقد تراوحت أسعار الفائدة على الودائع لأكثر من سنة ما بين (3.5%) عام 2018 و (7%) عام 2008. ويتضح من خلال الشكل (8) بانها تأثرت بسوق النفط العراقي فقد انخفضت عام 2009 الى (5.3%) وانخفضت عام 2014 الى (3.5%) وهي المدة التي تعرض بها الاقتصاد العراقي لصدمات نفطية أدت الى تنذب تلك الأسعار خلال مدة الدراسة. وكذا الحال بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة سنة والتي تعرضت لانخفاض عام 2009 حيث بلغت (3.9%) وعام 2014 اذ بلغت (3.2%)، خصوصاً ان الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي يبدو انها تسببت بانحراف وتدهور قيم أسعار الفائدة للمدة المتبقية للدراسة. وكذا الحال للفائدة التي اقل من سنة.

شكل رقم (8) : الفائدة على الودائع لأقل من سنة والفائدة على الودائع لأكثر من سنة والفائدة على الودائع لمدة سنة في العراق للمدة (2004-2018) (2018) (% دولار)



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، سنوات متنوعة.

يتضح من الجدول (2) تأثير الفائدة على الودائع لمدة (6) أشهر بصدمات القطاع النفطي اذ بلغت عام 2009 (6.4%) بعدما كانت (9.8%) عام 2008، وعام 2014 بلغت (4.9%) بعدما كانت (5.6%) عام 2013. كما تأثرت أسعار الفائدة على ودائع التوفير فقد بلغت عام 2009 (5.9%) وعام 2014 (4.2%). وقد تأثرت كذلك أسعار الفائدة لمدة سنة وأسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة سنتين بالصدمات النفطية حيث بلغا عام 2009 (8.01%)، (9.08%) على التوالي، وبلغا عام 2014 (5.9%)، (6.51%) على التوالي. وعلى الرغم من الاضطراب الذي أصاب هيكل الفائدة على الودائع وبالرغم من ان بعض الأعوام كانت عالية لكنها لم تتمكن اطلاقاً من إعادة الثقة بين العميل والمصارف ورفع الوعي الفردي باستخدام الاروقة المصرفية وأسواق المال ورفع معدلات الادخار المحلي.

جدول رقم (2) : هيكل أسعار الفائدة على الودائع في العراق للمدة (2004-2018) (% للدينار)

السنوات	الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر	الفائدة على ودائع التوفير	الفائدة على الودائع لمدة سنة	الفائدة على الودائع الثابتة لمدة سنتين
2004	7.1	6.5	8	9.1
2005	6.4	5.5	7.1	7.9
2006	7	6	7.7	8.5
2007	11.1	10	12.3	13.6
2008	9.8	8.8	11.1	12.2
2009	6.4	5.9	8.01	9.08
2010	5.7	5.3	6.7	7.86
2011	5.9	5.2	6.9	7.85

7.83	6.7	5.01	5.8	2012
7.36	6.4	4.7	5.6	2013
6.51	5.9	4.2	4.9	2014
6.08	5.7	4.5	4.8	2015
6.09	5.7	4.3	4.6	2016
5.84	5.4	3.9	4.4	2017
5.93	5.1	3.7	4.3	2018

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، سنوات متنوعة.

اما الفائدة على الإقراض فقد تأثرت هي الأخرى بصدمات القطاع النفطي اذ انخفضت أسعار الفائدة على الإقراض قصير ومتوسط وطويل الاجل عام 2009 اذ بلغت (15.06%)، (14.3%)، (15.2%) على التوالي. وكذلك عام 2014 اذ بلغت (12.4%)، (12.3%)، (12.9%) على التوالي. وان هذا الانخفاض في أسعار الفائدة على الإقراض ينبغي ان يحفز بدوره الاستثمار ومن ثم الناتج القومي، لكن هذا الامر لم يتحقق بسبب ضبابية المناخ الاستثماري في العراق والمشاكل الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي من تفشي الفساد الإداري وضعف تطبيق القانون، فضلا عن عدم الاستقرار الأمني والسياسي ، ناهيك على ان الاقتصاد العراقي في تلك المدة تعرض لصدمات خارجية تضرر على أثرها اغلب مكونات الاقتصاد الكلي.

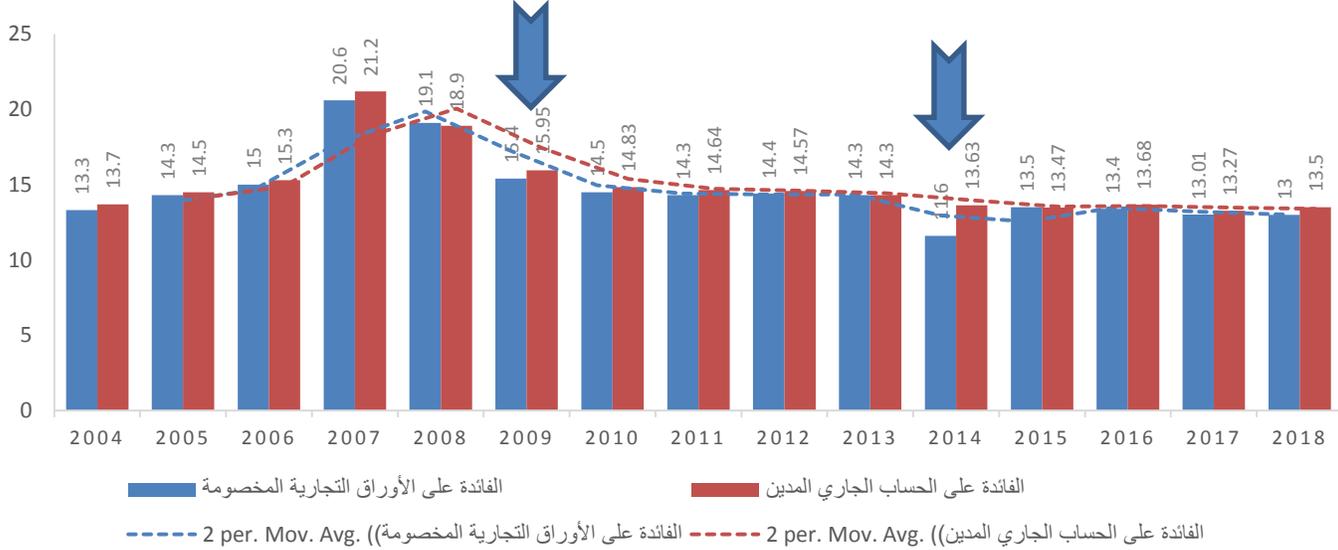
جدول رقم (3) : هيكل أسعار الفائدة على الإقراض في العراق للمدة (2004-2018) (% للدينار)

السنوات	الفائدة على الإقراض طويل الاجل	الفائدة على الإقراض متوسط الاجل	الفائدة على الإقراض قصير الاجل
2004	13.5	12.9	12.7
2005	14.7	14	13.9
2006	16.2	15.7	15.1
2007	20.5	21.8	20.6
2008	18	17.8	18.1
2009	15.2	14.3	15.06
2010	14.1	13.1	14.2
2011	13.9	13.7	14.1
2012	13.5	12.8	13.7
2013	13.7	13.01	13.4
2014	12.9	12.3	12.4
2015	11.9	12.2	12.3
2016	11.8	12.2	12.3
2017	12.1	12.3	12.5
2018	11.8	11.9	12.1

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، سنوات متنوعة.

اما فيما يخص الفائدة على الأوراق التجارية المخصومة والفائدة على الحساب الجاري المدين فقد تأثرتا بالصدمات النفطية اذ بلغتا عام 2009 (15.4%)، (15.95%) على التوالي، وهي معدلات منخفضة جداً عن المعدلات السابقة لهما خلال مدة الدراسة. وقد تعرضتا الى الانخفاض من جديد عام 2014 ببلوغهما (11.6%)، (13.63%) على التوالي بعدما بلغا (14.3%)، (14.3%) على التوالي عام 2013.

شكل رقم (9) : الفائدة على الأوراق التجارية المخصومة والفائدة على الحساب الجاري المدين في العراق للمدة (2004-2018) (% للدينار)



المصدر : البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، سنوات متنوعة.

#### أسعار فائدة المركزي العراقي :

شهد سعر السياسة وفق الجدول (4) اتجاهاً تصاعدياً للمدة (2004-2007) وهذا يمثل سياسة نقدية انكماشية تعمل على مكافحة الضغوط التضخمية السائدة في البلاد، ومع ارتفاع الصادرات النفطية وتحقق فوائض مالية عالية تمثلت بزيادة مضطردة في الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى المركزي العراقي مما أدى الى اتباع سياسة توسعية، الامر الذي تسبب بانخفاض سعر السياسة لدعم المؤسسة المصرفية والمالية على زيادة نشاطها ورفع كفاءة الأداء. وبذلك اخذ سعر السياسة بالانخفاض عام 2008 حيث بلغ (15%) ولكنه تعرض الى انخفاض حاد عام 2009 ببلوغه (7%) على إثر انخفاض الصادرات النفطية بسبب تداعيات ازمة الرهن العقاري. وان ذلك الانخفاض الحاد تسبب باتجاه متناقص لسعر السياسة لباقي مدة الدراسة.

جدول رقم (4) : أسعار فائدة البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2018) (% للدينار)

السنوات	سعر السياسة	الملجأ الأخير للإقراض
2004	6	9.5
2005	7	10.5
2006	16	19.5
2007	20	23.5
2008	15	18.5
2009	7	10.5

9.5	6	2010
9.5	6	2011
9.5	6	2012
9.5	6	2013
9.5	6	2014
9.5	6	2015
7.5	4	2016
7.5	4	2017
7.5	4	2018

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، سنوات متنوعة.

يلحظ من الجدول (4) بان سعر السياسة والملجأ الأخير للإقراض قد اتخذوا مساراً ثابتاً للمدة (2010-2015)، (2016-2018) وهذا دليل على ثبات السياسة النقدية والثقة العالية التي تمتعت بها في السيطرة على الأسعار المحلية والاستقرار المالي، على الرغم من التحديات التي تواجهها من قبل الضغوط النقدية الواردة من السياسة المالية واعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي والذي تسبب بتدهور كبير في عجلة الإنتاج المحلي لصالح الاستيرادات التي زادت من العبء المكلف بها المركزي العراقي من اجل تحقيق استقرار سعر مقبول للصراف العراقي من خلال نافذة العملة الأجنبية والتوازن المستقر للمتغيرات النقدية المحلية .

الطرق القياسية المستخدمة :

اختبارات جذر الوحدة :

توظف اختبارات جذر الوحدة للكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في السلاسل الزمنية الاقتصادية ، ومن اشهر اختبارات جذر الوحدة ، اختبار دوكي- فولر المطور Augmented Dickey-Fuller وهذا الاختبار يأخذ الصيغة العامة في حالة وجود تقاطع واتجاه عاد

$$\Delta y_t = \alpha + \gamma y_{t-1} + \theta + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t \quad (2)$$

وهناك اختبار اخر شائع يعتبر اكثر دقة من اختبار ADF ، ويسمى اختبار فليس -بيرون Phillips and Perron test ، وهو يستخدم في معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية للكشف عن جذر الوحدة ، وسنقوم بتوظيف كلا الاختبارين للحصول على نتائج دقيقة وصحيحة .

النموذج الهيكلي للانحدار الذاتي :

ان النموذج الهيكلي للانحدار الذاتي Structural Vector Autoregressive من الرتبة p يكون بشكل عام وفق الاتي (John,2018:332) :

$$A_0 Y_t = \sum_{i=1}^p B_i Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث ان

$Y_t$  هو متجه المتغيرات الداخلية .

Bi تمثل مصفوفة المعاملات لمتجه الانحدار الذاتي .

$\varepsilon_t$  متجه الخطا العشوائي الهيكلي ، ويفترض ان يكون تباينه المشترك مساوي للصفر ولايحتوي على ارتباط متسلسل .

$A_0$  مصفوفة تتضمن الارتباطات المعاصرة بين المتغيرات .

وسنفترض هنا ان صدمة الايرادات العامة هي صدمة خارجية exogenous shock ستؤثر بطبيعة الحال على سلوك المدخرين والمستثمرين من خلال اسعار الفائدة المختلفة ، وحتى يتم تطبيق نموذج SVAR وسيتم تحديد رتب معادلات نموذج SVAR بواسطة اختبارين هما (Helmut Lutkepohl, 2004) : معيار اكايك للمعلومات AIC- Akaike information criterion ، ومعيار شوارتز SIC - Schwarz information criterion .

### منهجية الانحدار المتعدد الصدمات : Multiple Structural Break Point Test

يعد اسلوب الانحدار المتعدد الصدمات احد الاساليب الحديثة التي تستخدم عند وجود صدمات في علاقات المتغيرات الاقتصادية ، وهذا الاسلوب قدم من قبل (Bai and Perron (1998) وتم تطوير هذا الاسلوب مرة اخرى من قبل (Bai and Perron (2003) ، ويبنى هذا الاسلوب على فرضية وجود صدمات متعددة او عدة تقلبات هيكلية متعددة في معادلة الانحدار ، ولو افترضنا وجود اكثر من صدمة في معادلة الانحدار خلال مدة زمنية نفترضها T فيكون لدينا النموذج التالي :

$$y_t = X_t\beta + Z\delta_1 + U_{t,,,}, t=1.....T_1$$

$$y_t = X_t\beta + Z\delta_2 + U_{t,,,}, t=T_1+1....T_2$$

.....

$$y_t = X_t\beta + Z\delta_{m+1} + U_{t,,,}, t= T_m + 1....T_1 \quad (4)$$

اذ تمثل  $Y_i$  المتغير التابع ،  $X_i$  و  $Z_i$  المتغيرات المستقلة ،  $B$  و  $\delta_j$  المعالم المقرة .  $U_i$  حد الخطا العشوائي .  $T_i$  يمثل الصدمة في حالة حصولها . يستند اختبار Bai-Perron على فرضية عدم وجود استقرار هيكلي (صددمات) خلال الفترة الزمنية المدروسة مقابل الفرضية البديلة بوجود صدمات او تقلبات متعددة خلال فترة البحث.

### العينة وبيانات الدراسة :

سعيًا لتحقيق اهداف البحث ، تم جمع بيانات شهرية لمتغيرات الدراسة للمدة من شهر كانون الاول عام 2014 لغاية كانون الاول عام 2018 وتتوفر لدينا 169 مشاهدة، والمصدر الرئيسي للبيانات الموقع الرسمي الاحصائي للبنك المركزي العراقي ([WWW.CBI.IQ](http://WWW.CBI.IQ)) وكذلك موقع منظمة اوبك ([WWW.OBEC.ORG](http://WWW.OBEC.ORG)) والجدول (5) يظهر رموز متغيرات البحث كما يلي :

جدول رقم (5) : رموز متغيرات البحث

الرمز	البيان	الصفة
y1	الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر	متغير تابع
y2	الفائدة على ودائع التوفير	متغير تابع
y3	الفائدة على الودائع لمدة سنة	متغير تابع

متغير تابع	الفائدة على الودائع الثابتة لمدة سنتين	y4
متغير تابع	الفائدة على الإقراض طويل الاجل	y5
متغير تابع	الفائدة على الإقراض متوسط الاجل	y6
متغير تابع	الفائدة على الإقراض قصير الاجل	y7
متغير مستقل	لو غارتم نمو الإيرادات العامة	ldx
متغير الصدمة	لو غارتم اسعار نقط سلة اوبك	loil

المصدر: من عمل الباحثين

### نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية :

يظهر الجدول ( 6 ) اختبار PP لمتغيرات البحث عن المستوى الاصيل والفرق الاول ، ويتضح من نتائج الجدول ( 6 ) ان جميع اسعار الفائدة والنفط مستقرة عند الفرق الاول وعند المعادلات الثلاث (تقاطع ، تقاطع مع اتجاه ، بدون ) ، بينما متغير الإيرادات العامة مستقر عن الفرق الاول (باستثناء معادلة بدون تقاطع واتجاه عام ) .

جدول رقم ( 6 ) : اختبار PP لجذر الوحدة للمستوى والفرق الاول لمتغيرات البحث

		At Level		المستوى الاصيل							
		LOIL	LDX	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	
With Constant التقاطع	t-Stat.	-2.497	-6.555	-1.109	-1.201	-1.112	-1.107	-1.016	-1.342	-1.266	
		no	***	no	no	no	no	no	no	no	
With Constant & Trend التقاطع والاتجاه العام	t-Stat.	-2.3816	-7.625	-2.024	-1.944	-1.934	-1.946	-2.447	-2.309	-2.418	
		no	***	no	no	no	no	no	no	no	
Without Constant & Trend بدون تقاطع او اتجاه عام	t-Stat.	0.2392	0.838	-0.851	-0.903	-0.813	-0.827	-0.436	-0.360	-0.282	
		no	no	no	no	no	no	no	no	no	
		At First Difference			الفرق الاول						
		d(LOIL)	d(LDX)	d(Y1)	d(Y2)	d(Y3)	d(Y4)	d(Y5)	d(Y6)	d(Y7)	
With Constant التقاطع	t-Stat.	0.000	***	***	***	***	***	***	***	***	
		0.000	***	***	***	***	***	***	***	***	
With Constant & Trend التقاطع والاتجاه العام	t-Stat.	***	-34.543	-10.711	-10.703	-10.479	-12.389	-16.321	-13.769	-14.766	
		0.000	***	***	***	***	***	***	***	***	
Without Constant & Trend بدون تقاطع او اتجاه عام	t-Stat.	***	-34.320	-10.716	-10.708	-10.474	-12.410	-16.309	-13.771	-14.732	
		0.000	***	***	***	***	***	***	***	***	

Notes: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر :مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

في ضوء النتائج التحليل الاحصائي ينبغي استخدام نموذج SVAR بسبب اختلاف درجات السكون بين متغيرات البحث بين الاختبارين (PP) ، اذ سنفترض حدوث صدمات في اسعار النفط ، وعلى اعتبار اسعار النفط متغير خارجي يؤثر ولايتاثر بمتغيرات النموذج .

### نتائج اسلوب SVAR :

قبل تطبيق منهجية SVAR ينبغي تحديد فترة الإبطاء التي تحقق افضل علاقة بين متغيرات النموذج SVAR . والجدول (7) يظهر اختبارات فترات الإبطاء، ونجد من الجدول ان افضل فترة التي تفسر سلوك المتغيرات هي فترة الإبطاء الاولى ، لان اختبار SC واختبار HQ اظهر اقل قيم عند هذه الفترة وينبغي التذكير هنا ان متغير اسعار الفائدة ادخل على اعتباره متغير خارجي Exogenous .

جدول رقم (7) : اختبارات فترات الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria			
Lag	AIC	SC	HQ
0	4.853805	5.154987	4.976065
1	-4.807392	-3.301479*	-4.196090*
2	-5.096421	-2.385777	-3.996076
3	-5.228070*	-1.312696	-3.638683
4	-5.1692	-0.049096	-3.090771

المصدر :مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

كما يظهر الجدول (8) نتائج اختبار SVAR للعلاقة بين الايرادات العامة واسعار الفائدة المختلفة في ظل صدمات اسعار النفط ، اذ نجد معظم معاملات نموذج VAR غير معنوية حسب اختبار t باستثناء سعر الفائدة على الافراض القصير الاجل ، كما ان متغير سعر النفط ايضا لم يكن معنويا ، وبالتالي ينبغي البحث عن نموذج اخر يمكن ان يكون اكثر دقة في تفسير الصدمات .

جدول رقم (8) : نتائج اختبار اسلوب SVAR

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]								
	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	LDX
LDX(-1)	-0.009	-0.014	-0.002	-0.025	0.037	0.031	0.042	-0.174
	-0.020	-0.018	-0.021	-0.026	-0.033	-0.031	-0.027	-0.078
	[ -0.44793]	[ -0.75250]	[ -0.08681]	[ -0.97715]	[ 1.11834]	[ 0.99635]	[ 1.52784]	[ -2.23812]
LOIL	0.012	-0.012	-0.013	-0.023	-0.042	-0.107	-0.075	0.076
	-0.052	-0.046	-0.054	-0.066	-0.085	-0.079	-0.069	-0.198
	[ 0.22763]	[ -0.26863]	[ -0.24465]	[ -0.33964]	[ -0.49541]	[ -1.35165]	[ -1.07621]	[ 0.38582]
R-squared	0.988	0.988	0.988	0.986	0.980	0.983	0.984	0.037

المصدر :مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

## نتائج الانحدار المتعدد الصدمات :

الجدول (9) يظهر ملخص تقدير النماذج حسب اسلوب الانحدار المتعدد الصدمات ووفق طريقة Bai and Perron (2003) ، وينبغي الاشارة هنا الى ان هذا الاسلوب تم اعتبار متغير اسعار النفط السبب الرئيسي لحصول الصدمات او التقلبات breaking في العلاقة بين الايرادات العامة واسعار الفائدة .

جدول رقم (9) : نتائج الانحدار المتعدد الصدمات

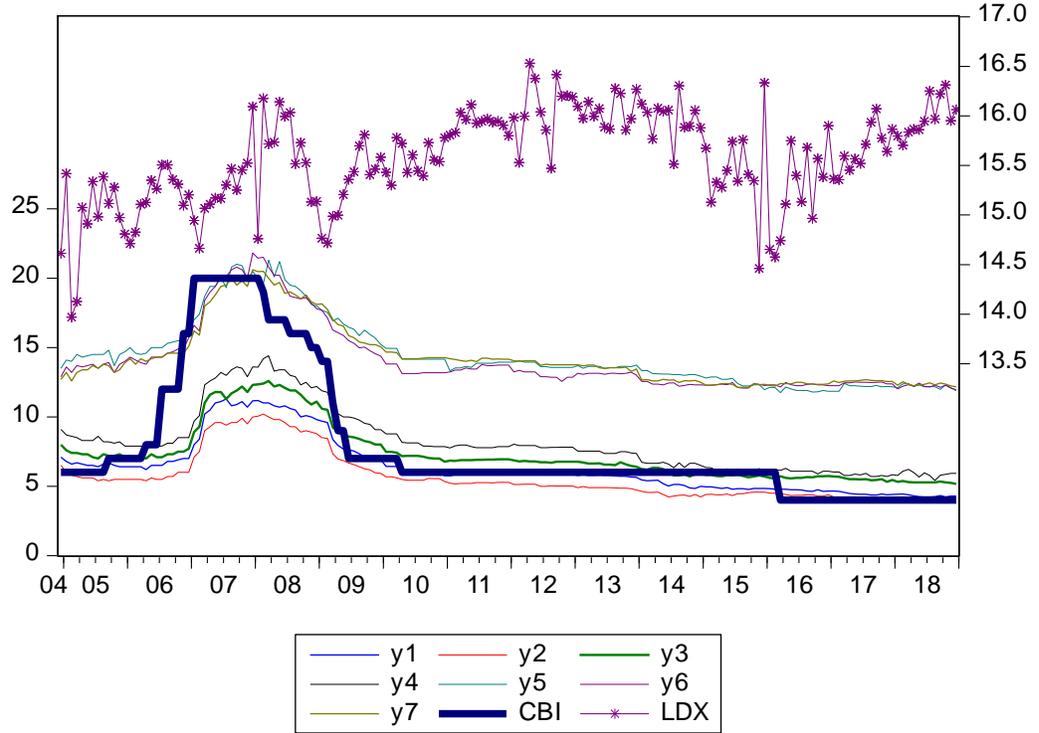
Dependent Variable	Non-Breaking Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	No of Breaks	break variable	R <sup>2</sup>
y1	LDX	0.328	0.033	9.934	0.000	5	oil	95
y2	LDX	0.301	0.028	10.637	0.000	6	oil	96
y3	LDX	0.436	0.034	12.712	0.000	5	oil	95
y4	LDX	0.471	0.041	11.344	0.000	5	oil	95
y5	LDX	0.543	0.038	14.109	0.000	5	oil	94
y6	LDX	0.681	0.046	14.741	0.000	4	oil	91
y7	LDX	0.735	0.038	19.115	0.000	5	oil	93

المصدر : مخرجات برنامج Eviews الاصدار التاسع

نجد من نتائج الجدول ( 9 ) ما يلي :

- وجود صدمات متعددة في العلاقة بين الإيرادات العامة وأسعار الفائدة ، على سبيل المثال ، ظهرت لدينا (5) صدمات للعلاقة بين الإيرادات العامة وسعر الفائدة على الودائع لمدة 6 اشهر ، كما ان هذه العلاقة معنوية عند مستوى اقل من (0.01) ، ويظهر معامل التحديد القوة التفسيرية العالية ( 95%) لمتغير الإيرادات العامة في تفسير سلوك سعر الفائدة على الودائع لمدة 6 اشهر خلال مدة البحث .
- كما تظهر النتائج ان اكبر عدد من الصدمات ظهر في العلاقة بين الإيرادات العامة وسعر الفائدة على التوفير ، اذا بلغ عدد الصدمات (6) خلال مدة البحث.
- كما تظهر النتائج ان اقل عدد صدمات ظهر في العلاقة بين الإيرادات العامة وسعر الفائدة على الاقراض المتوسط الاجل خلال مدة البحث.
- النتيجة المهمة هي وجود تأثير طردي للإيرادات العامة على جميع اسعار الفائدة في العراق خلال البحث ، وهذا يمكن تبريره ان معظم الإيرادات العامة هي متحصلة من إيرادات بيع النفط الخام وهي تحصل بالدولار، وهذا الإيرادات يتم تعقيها من خلال مزادات العملة (يقوم البنك المركزي بشراء الدولارات النفطية بشكل يومي ) الامر الذي ينعكس في زيادة موجودات البنك المركزي من رصيد العملة الاجنبية وهذا بدوره ينعكس في زيادة عرض النقود بالعملة المحلية ، ولكي يواجه البنك المركزي العراقي الزيادات في السيولة المحلية لمواجهة الضغوط التضخمية يقوم البنك المركزي العراقي برفع سعر فائدة السياسة النقدية ، وهذا الاجراء سيقود بالضرورة الى رفع جميع اسعار الفائدة الدائنة والمدينة وكما يظهر الشكل التالي ، العلاقة بين الإيرادات العامة وهيكل اسعار الفائدة في العراق خلال المدة 2004-2018 .

شكل رقم (9) : العلاقة بين الايرادات العامة وهيكل اسعار الفائدة خلال المدة 2004-2018



المصدر : من عمل الباحثين

كما يتضح من الشكل (9) التأثير الواضح عند رفع او تخفيض سعر فائدة البنك CBI (الخط الغامق ) على جميع اسعار الفائدة في العراق لمواجهة الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الايرادات العامة والتي تنعكس في زيادة النفقات العامة وارتفاع الطلب الكلي لمجمل القطاعات الاقتصادية .

### النتائج :

1. اكدت النتائج ان السياسة النقدية في العراق لاتتمك الاستقلالية الكاملة بسبب هيمنة السياسة المالية على سلوك المتغيرات النقدية الاساسية ، اذ تمارس الايرادات والنفقات العامة ضغوطا كبيرة على سلوك المتغيرات النقدية (عرض النقد ) وسعر فائدة السياسة النقدية .
2. اثبتت النتائج ان استخدام اسلوب الانحدار المتعدد الصدمات يعطي نتائج واقعية ومنسجمة مع واقع الاقتصاد العراقي في تفسير العلاقة بين الايرادات العامة واسعار الفائدة المختلفة خلال المدة 2004-2018.
3. فشل اساليب التكامل المشترك والتي تعتمد على اسلوب الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR في تفسير وجود الصدمات المتعددة في تقدير علاقات الانحدار بين الايرادات العامة واسعار الفائدة في العراق .
4. وجود تأثير طردي للايرادات العامة على جميع اسعار الفائدة في العراق خلال البحث ، وهذا يمكن تبريره ان معظم الايرادات العامة هي متحصلة من الايرادات بيع النفط الخام وهي تحصل بالدولار، وهذا الايرادات يتم تعقيمتها من خلال مزايدات العملة (يقوم البنك المركزي بشراء الدولارات النفطية بشكل يومي ) الامر الذي ينعكس في زيادة موجودات البنك

المركزي من رصيد العملة الاجنبية وهذا بدوره ينعكس في زيادة عرض النقود بالعملة المحلية ، ولكي يواجه البنك المركزي العراقي الزيادات في السيولة المحلية لمواجهة الضغوط التضخمية يقوم البنك المركزي العراقي برفع سعر فائدة السياسة النقدية ، وهذا الاجراء سيقود بالضرورة الى رفع جميع اسعار الفائدة الدائنة والمدينة .

#### التوصيات :

1. ضرورة تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على العوائد النفطية مما يقلل من اثر صدمات الايرادات العامة بشكل عام والنفطية بشكل خاص على اسعار الفائدة في العراق.
2. عدم استخدام طرق التكامل المشترك خصوصا طريقة الانحدار الذاتي الهيكلي في دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية التي تعمل في فترة زمنية متقلبة او تظهر فيها تقلبات عديدة لاسباب الاقتصادية او تشريعية (قوانين جديدة ) او اسباب سياسة ( ازمة سياسة ، ثورة ن انقلاب) .
3. استخدام اسلوب الانحدار المتعدد الصدمات في الدراسات الاقتصادية التي تكون فتراتها متميزة بوجود صدمات عديدة كما في حالة العراق .

#### المراجع :

1. احمد حسين الهيتي، (2005م) ، اقتصاديات النقود والمصارف، الموصل ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر .
2. بشار سعدي عبد ، (2018م)، اثر سعر الفائدة في الموازنة العامة العراقية للمدة 1990 – 2015 ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية – مجلد 10 ع 4- جامعة بابل.
3. حالوب كاظم معة ، (2017م ) الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة ، امل الجديدة للطباعة والنشر – دمشق.
4. عادل فليح العلي و طلال كداوي ، (1989م ) اقتصاديات المالية العامة ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر – الموصل.
5. عبدالرحمن عبدالله الحميدي و عبدالرحمن محسن ، (1999م) ، النقود والبنوك والاسواق المالية ، دار الخريجي للنشر والتوزيع ، الرياض.
6. عبدالسلام ياسين الادرسي ، (1986م) ، الاقتصاد الكلي ، مطبعة جامعة البصرة.
7. محمد شاكر عصفور ، (2009م) ، اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة- عمان.
8. ناظم محمد نوري الشمري ، (1988م) ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر – الموصل.
9. هوشيار معروف ، (2005م)، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان.
10. وداد يونس يحيى ، (2001م) ، النظرية النقدية – النظريات و المؤسسات و السياسات ، دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل .
11. حسين ديكان ، سيف علي ، (2018م) ، قياس وتحليل اثر صدمة الايرادات النفطية في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1999-2015 ) مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 2، ص 30-51 .
12. أحمد صالح حسن ، (2016م ) تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 94، ص 428-449.

13. ختام حاتم الجبوري، دعاء عبد الامير عبد المهدي، ابراهيم سكران عبد الله، (2019م)، الايرادات النفطية واثرها في معدلات التضخم في العراق دراسة تحليلية للمدة 1990-2015، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 4، ص 759-779.
14. عبدالرحمن عبيد جمعة، (2020م)، أثر صدمة الإيرادات العامة على مكونات الأساس النقدي في العراق للمدة 2005-2018 مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2020، المجلد 16، العدد 50، Part 2، ص 236-248.
15. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة 2004-2018.
16. وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الموازنة العامة للمدة 2004-2018.
17. BAI, J. and P. PERRON (1998), "Estimating and Testing Linear Models with Multiple Structural Changes", *Econometrica*, (66), 47-78.
18. BAI, J. and P. PERRON (2003a), "Computation and Analysis of Multiple Structural Change Models", *Journal of Applied Econometrics*, (18), 1-22.
19. Helmut Lutkepohl, (2004) *Univariate Time Series Analysis*, in *Applied Time series Econometrics* Edited by Helmutlu Tkepohl, Markus Kratzig, Cambridge University press, New York.
20. Dickey, D. and Fuller, W, (1981), "Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root", *Econometrica*, p1057-1072.
21. John D. Levendis (2018) *Time Series Econometrics Learning Through Replication*, Springer, Switzerland.
22. Phillips, R., and P. Perron, (1988) "Testing for a Unit Root in Time Series Regression", *Biometrika*, Vol.57.